HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة
معامل التأثير العربي للعام 2020م = 0.44

عنوان البحث

أثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج على التنمية الاقتصادية في السودان دراسة تحليلية (1988م – 2015م)

د. معتز يوسف أحمد أبوعاقلة[1]

[1] مؤسسة ركاز المعمارية للاستشارات الهندسية – السعودية

بريد الكتروني: mtzabuagla72@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/04/01م تاريخ القبول: 2021/03/25م

المستخلص

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج على التنمية الاقتصادية في السودان، عبر دراسة تحليلية تتم بصورة علمية دقيقة، فقد زادت أعداد السودانيين المهاجرين زياده كبيره في السنوات الأخيرة، وتبرز أهمية هذه الدراسة من ناحيتين من الناحية العملية بالرغم من وجود الدراسات التي تناولت موضوع تحويلات السودانيين العاملين بالخارج الا أنه مازالت الحاجه قائمة لمزيد من الدراسات، خاصة في ظل تزايد أعداد السودانيين المهاجرين من ناحية، ومن ناحية أخري كون تحويلات المهاجرين السودانيين تساهم في التنمية الاقتصادية خاصة بعد انفصال جنوب السودان وذهاب حوالي 71% من الموارد النفطية للجنوب، أما من الناحية العملية فيتوقع أن تكون هذه الدراسة وما تتوصل إليه من نتائج مفيدة بالنسبة لمتخذي القرار الاقتصادي في السودان وجميع الدول، تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن مدخرات السودانيين العاملين بالخارج تساهم في سد فجوة العجز المالي بالسودان.

RESEARCH ARTICLE

THE IMPACT OF REMITTANCES FROM SUDANESE WORKING ABROAD ON ECONOMIC DEVELOPMENT IN SUDAN - ANALYTICAL STUDY – 1988 - 2015

Dr. Mutaz Yousif Ahmed Abuagla[1]

[1] Rakaz Architectural Engineering Consulting Est - Saudi Arabia
Email: mtzabuagla72@gmail.com

Published at 01/04/2021 **Accepted at 25/03/2021**

Abstract

This study aims to find out the impact of remittances from Sudanese working abroad on economic development in Sudan, through an analytical study conducted in an accurate scientific manner. The number of Sudanese immigrants has increased significantly in recent years, and the importance of this study emerges in two ways in practice despite the presence of studies that dealt with the topic Remittances from Sudanese working abroad, however, is still needed for more studies, especially in light of the increasing number of Sudanese immigrants on the one hand, and on the other hand, that remittances of Sudanese immigrants contribute to economic development, especially after the secession of southern Sudan and the departure of about 71% of the oil resources to the south. In practical terms, it is expected that this study and its results will be beneficial for economic decision-makers in Sudan and all countries. The study uses the descriptive, analytical and historical approach, and the most important findings of the study are that the savings of Sudanese working abroad contribute to bridging the financial deficit gap in Sudan.

مقدمة :

تكتسب تحويلات العاملين بالخارج أهمية متزايدة، حيث أصبحت مصدراً مهماً لتدفقات النقد الأجنبي، تفوق في بعض الأحيان المصادر التقليدية لتلك التدفقات، مثل الاقتراض الخارجي، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الخارجية وغيرها، وتتميز التحويلات كتدفقات للنقد الأجنبي بأنها غير مكلفة لدولة الأصل، ولا تحمل أية التزامات مستقبلية تجاه تلك التدفقات. ويمكن للسياسات الاقتصادية أن تلعب دوراً مهماً في تدفقات تحويلات العاملين بالخارج، وتعظيم فوائدها على اقتصاديات الدول المستقبلة للتحويلات من جهة، وتعزيز كفاءة تدفقات تحويلات العاملين بالنسبة للدول المرسلة من جهة أخري، فبالنسبة للدول المستقبلة للتحويلات، فإن منح الإعفاءات الضريبية والإمتيازات، وإصلاح وتطوير الخدمات المصرفية، وزيادة فرص الإستثمار، تؤدى إلى جذب المزيد من التحويلات، وتقليص إستخدام القنوات غير الرسمية، أما الدول المرسلة للتحويلات، فإن تشجيع المنافسة في سوق التحويلات بما يؤدى إلى خفض التكاليف، وتحسين مستويات الخدمات المالية، سيساهم في تعزيز نشاط القطاع المصرفي. وتزايد الاهتمام في الأعوام الماضية بالتدفقات المالية المرتبطة بتحويلات العاملين بالخارج كأحد أهم مصادر التمويل الخارجية في الدول النامية.[1] وكذلك تساهم فى تحسن العجز فى ميزان المدفوعات، كما تساهم فى تدعيم الإحتياطى النقدى الأجنبى للدولة، كما أنها أحد الأدوات الهامة التى تساهم مساهمة إيجابية وفعالة فى تنمية الإقتصاد القومى.[2]

مشكلة الدراسة :

تعد المدخرات الوطنية بالداخل ومدخرات وتحويلات العاملين بالخارج الدعامة الأساسية للاستثمار في حال تم تهيئة المدخرات الداخلية وجذب مدخرات العاملين بالخارج، وللمدخرات أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية واستمرارها، ومن ثم إستمرار التقدم والنشاط الاقتصادي وضمان الاستقرار، وتوجه الدولة هذه المدخرات إلى الإنفاق على مشروعات جديدة، تزيد من دخول الأفراد وتفتح لهم آفاق جديدة وفرص أكبر للعمل والخدمة. وتؤدي المشروعات الجديدة إلى توفير المزيد من السلع والخدمات للفرد مما يتيح له الحصول عليها بأسعار أفضل. ويمكن لمدخرات العاملين بالخارج أن تلعب دوراً كبيراً في إنعاش الاقتصاد القومي في حال تم جذبها للداخل وهيئ لها المناخ الملائم لاستثمارها. وبالتالي تتبلور مشكلة الدراسة فى السؤال الرئيسي الى أي مدي تساهم مدخرات السودانيين العاملين في سد فجوة العجز المالي فى السودان ؟ ويتفرع منه هل يمكن لمدخرات السودانيين العاملين بالخارج أن تسد فجوة البترول بعد إنفصال الجنوب؟

[1] – تقرير البنك الدولي، تحويلات العاملين بالخارج وأهميتها في الاقتصاد الدولي، الأفاق الاقتصادية العالمية، 2006م، ص 174.

[2] – مدحت عادل، تطورمساهمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بالاقتصاد فى 8 سنوات،صحيفة اليوم السابع نسخة الكترونية https://www.youm7.com/story/2020/3/29

اهداف الدراسة :

1- إبراز أهمية مدخرات السودانيين العاملين بالخارج.

2- إبراز أهمية جذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج للداخل.

3- توضيح العلاقة بين مدخرات العاملين بالخارج والتنمية الاقتصادية فى السودان.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الأتي :

1- من الناحية العملية بالرغم من وجود الدراسات التي تناولت موضوع تحويلات السودانيين العاملين بالخارج الا أنه مازالت الحاجه قائمة لمزيد من الدراسات، خاصة فى ظل تزايد أعداد السودانيين المهاجرين من ناحية، ومن ناحية أخري كون تحويلات المهاجرين السودانيين تساهم فى عملية التنمية الاقتصادية خاصة بعد انفصال جنوب السودان وذهاب حوالي 71% من الموارد النفطية للجنوب.

2- من الناحية العملية فيتوقع أن تكون هذه الدراسة ومانتوصل إليه من نتائج مفيدة بالنسبة لمتخذي القرار الاقتصادي فى السودان وجميع الدول النامية.

فروض الدراسة:

1- مدخرات السودانيين العاملين بالخارج تساهم فى سد فجوة العجز المالي فى السودان

2- جذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج للداخل يؤثر إيجاباً علي التنمية في السودان.

3- تشجيع وتحفيز السودانيين العاملين بالخارج يؤدي الى زيادة المدخرات للداخل.

4- مدخرات السودانيين العاملين بالخارج تسد فجوة البترول بعد إنفصال الجنوب.

منهج الدراسة : تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي الذى يتناسب وطبيعة الدراسة.

الدراسات السابقة :

1- دراسة عبد الوهاب أحمد (2012م) – بعنوان : أثر تحويلات الأردنيين العاملين فى الخارج على الاقتصاد الاردني، هدفت الدراسة الى قياس أثر تحويلات الأردنيين العاملين بالخارج على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، وأهم النتائج أن الزيادة فى نسبة التحويلات بمقدار 1% تؤدى الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 2,99%.

2- دراسة أيهب سعد(2015م)- بعنوان : أثر لتحويلات المالية للمتغيرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني، هدفت الدراسة الى تحليل تطور تدفق التحويلات المالية الشخصية للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1995م – 2013م، وتوصلت الدراسة الى لابد لصانعي القرار من وضع سياسات تخلق بيئة تحفز المغتربين الفلسطينيين على تحويل الاموال.

3- دراسة نبيل زروق – هجرة الكفاءات للخارج وأثرها على التنمية الاقتصادية، هدفت الدراسة الى معرفة أثر هجرة الكفاءات للخارج على التنمية الاقتصادية وأهم ما توصلت له الدراسة أن فقر البيانات فى ما يتعلق بموضوع هجرة الكفاءات.

4- دراسة عبد المالك عبد السلام (1990م- 2001م)- بعنوان : هجرة العقول وأثرها على التنمية الاقتصادية في أفريقيا دراسة حالة الصومال ، وتوصلت الدراسة إن هجرة العقول الصومالية إلي دول المهجر هي العائق الرئيسي الذي يقف في طريق التنمية الاقتصادية في الصومال.

الإطار النظري للدراسة :

تنقسم التحويلات الجارية للعاملين بالخارج الى قسمين تحويلات العاملين، وتعويضات العاملين الذين يعملون في دول المهجر لأقل من عام، أو الذين يعملون في السفارات والمؤسسات الدولية والإقليمية، وتتمثل تلك التحويلات في التدفقات التالية :[3]

- النقود السائلة التي يتم إرسالها من خلال القنوات الرسمية(المصارف وشركات التحويل المالي).
- النقود السائلة التي يتم إرسالها من خلال القنوات غير الرسمية، أي من خلال السوق الموازي، أو غير ذلك من الوسائل غير الرسمية لإرسال التحويلات.
- النقود السائلة التي يحملها المهاجر بصحبته إلي دولته الأم في الإجازات المختلفة أو حين العودة النهائية.
- السلع العينية التي يتم إرسالها إلي دولة المصدر مثل الهدايا، أو السلع الأخرى المستوردة إلي دولة الأصل والممولة من خلال استخدام تحويلات المهاجرين.

وتنجز تحويلات مهاجري الدول النامية إلى بلدانهم عبر طريقين اثنين هما :

- التحويلات الرسمية: وهي التي تتم عن طريق البنوك، مكاتب البريد، المؤسسات المالية غير البنكية، ومكاتب التحويل الدولية مثل ويسترن يونيون(Western.Union) التي تستحوذ على أكثر من (170,000) فرع لها في العالم، وبالتالي على حوالي (30%) من حجم التحويلات في العالم، وكذلك شركة مونيغرام (Money.Gram). وهذا النوع من التحويلات هو الذي يمكن حسابه، وهو ما يعتمد عليه البنك الدولي فى حساب التحويلات الرسمية إلي دولة ما.[4]

- التحويلات غير الرسمية : ويقصد بها كل انتقال للأموال لا يأخذ شكلاً رسمياً، ولا يتم تسجيله في الحسابات القومية، وهذه القناة يصعب حساب الكمية المحولة عبرها لأنها تتم بوسائل مختلفة مثل أن يحضر المهاجر معه بعض ما ادخره من مال خلال قضاء إجازته، أو أن يتم التحويل عبر المسافرين إلي الدول النامية مع الأهل والأصدقاء، أو عبر قنوات تحويل غير قانونية لكنها منظمة بشكل جيد وفعال تضمن تسليم المبلغ المحدد في وقت وجيز مقابل رسوم زهيدة نسبياً، وكذلك عبر آلية تسليم المبلغ في البلد المستورد لأغراض تجارية لأفراد من الجنسية نفسها مقابل تسليم ما يعادله لمن يليه في البلد المصدر للعمالة بالعملة المحلية. وتتسم هذه التحويلات بالسرعة وأيضا بالاقتراب بصورة أكبر من العميل، كما أنها لا تشترط أن يكون لدي من يحول الأموال حساب مصرفي، إلا أنها في المقابل تفتقد نظرياً لعنصر الأمان الذي يتوافر لدى القنوات الرسمية للتحويلات. ويقدر البنك الدولي التحويلات عبر القنوات غير الرسمية بحوالي (50%) من جملة التحويلات عبر القنوات الرسمية،

---

[1]- عثمان حسن، آليات تعزيز دور المغتربين في دعم الاقتصاد الوطني، مجلة إقتصادات الهجرة، مركز دراسات الهجرة والتنمية والسكان، العدد العاشر، يوليو2013م، ص10.

[2]- المرجع السابق،ص 11.

ويقدر البنك الأوربي للتنمية التحويلات غير الرسمية في المغرب بحوالي(34%) من نسبة التحويلات الرسمية، ونسبة(20%) في تونس، و(57%) في الجزائر، و(56%) في مصر، وتقول الدراسات أن التحويلات عبر الطرق غير الرسمية ترتبط بشكل عكسي بفارق سعر الصرف بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازي[5].

وتتجه تحويلات السودانيين العاملين بالخارج نحو النمو بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط(16%)، وقد تسارع هذا النمو في النصف الثاني من العقد الأول لهذه الألفية، وكان أسرع ما يكون إبان الأزمة المالية العالمية في عام(2008م) وفيما بعدها، إذ بلغ معدل النمو خلال تلك الفترة (25%)، وهذان المعدلان فاقا معدل النمو الإقتصادى في السودان خلال نفس الفترة، الذي كان ما بين (7-8%) سنوياً، بل يفوق معدل التضخم في معظم سنوات الفترة، مما يعني أن الاقتصاد السوداني قد استفاد فائدة حقيقية من التحويلات الجارية للعمالة السودانية بالخارج. ومما يجدر ذكره أن تلك التحويلات بلغت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في مجملها (18 مليار دولار)، أي بمعدل سنوي بلغ (1,7 مليار دولار)، كان أغلبها في الأعوام الأخيرة من العقد المذكور.[6]

تبرز أهمية تحويلات العمالة الوطنية بالخارج لأوطانهم من كونها تمثل نسبة من الدخل القومي، فمثلاً بلغت تحويلات العمالة السودانية بالخارج في عام 1988م حوالي 215,18 مليون دولار، وبلغت تحويلات العمالة المصرية بالخارج عام 1995م حوالي 4,7 مليار دولار، كما حصلت دولة الفلبين من عمالها بالخارج على 7 مليار دولار في عام (1995)[7].

ونتيجة لتعاظم عائدات الهجرة فإن بعض الدول أخذت في تأهيل عمالتها الوطنية بالخارج، وتدريبهم بما يستجيب لمتطلبات سوق العمل العالمي، الشيء الذي يمثل شراكة ومنافع للطرفين، وهو نوع من التخطيط الاقتصادي سبقت إليه دول كثيرة، منها الفلبين، وبنغلاديش، ومصر، حيث تصل التحويلات السنوية للعمالة الوطنية في الدول الثلاث إلي(20، 14، 8) مليار دولار سنوياً على التوالي. ويكفي القول أنه في حالة بنغلاديش أن اقتصادها يعتمد على موردين أساسيين، هما عائد تصدير الخيش، وتحويلات العاملين بالخارج. ومن اهتمام الدولة بهذا الأمر أنشأت وزارة لكل منهما (وزارة الخيش، ووزارة العاملين بالخارج). [8]

إن أهمية هجرة السودانيين للخارج بغرض العمل ترتبط بحجم ومساهمة تحويلاتهم في الاقتصاد القومي، ففي فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ظلت تحويلات السودانيين العاملين بالخارج تشكل حوالي 30% من إجمالي موارد النقد الأجنبي بالبلاد، وقد تراجعت الأهمية النسبية لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج في هذا الجانب بعد تصدير البترول في عام 1999م، إذ احتلت المركز الثالث في قائمة مصادر النقد الأجنبي بالبلاد، بعد كل من عائد صادرات البترول، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية. ويمكن أن تعود تحويلات السودانيين العاملين بالخارج إلى دورها الطليعي للمساهمة في توفير موارد النقد الأجنبي بالبلاد بعد إنفصال الجنوب وخروج جزء كبير من صادرات المواد

1- عثمان حسن، مرجع سابق.ص11.

2- عز الدين ابراهيم، دور المغترب السوداني في دعم ميزان المدفوعات والاقتصاد الوطني ، أفاق الهجرة، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، العدد السادس، نوفمبر 2011م، ص25.

7- با بكر عبد الله، جغرافية السكان،(الخرطوم ، النيلين المحدودة، 2006م)، ص 133.

8- عثمان حسن، مرجع سابق، ص 10.

البترولية، وذلك عن طريق التحفيز والتشجيع حتى تساهم في دفع عجلة التنمية بالبلاد واستعادة التوازن الخارجي من خلال معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات. فهي مثلها مثل عائدات البترول توفر العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة للاستثمار، كما تسهل انسياب مدخلات الانتاج، وكذلك إستيراد السلع الاستهلاكية، الضرورية منها أو الكمالية. وتلعب تحويلات العاملين بالخارج دوراً مهماً وحيوياً في تنمية الاقتصاد الوطني، بالإضافة لمساهمتها الفعالة في تنشيط سوق النقد الأجنبي، ويولي بنك السودان المركزي هذه التحويلات اهتماماً خاصاً، لأنها تعتبر من المصادر المهمة للنقد الأجنبي، حيث كانت تمثل حوالي(6%) من إجمالي تحويل القطاع الخاص خلال الفترة 1990م –1999م، أي قبل انتاج وتصدير البترول.

غير أنه وعلى الرغم من أهمية هذه التحويلات في دعم توازن ميزان المدفوعات ورفع الطاقة الادخارية، وبالتالي المساهمة في دفع عجلة التنمية في البلاد، إلا أنها تعتبر مصدراً غير ثابت ومتقلب، لذا فإن دور هذه التحويلات في تحقيق التنمية يتوقف على الاستراتيجيات الاقتصادية السائدة بالدولة.

لقد شملت المجالات التي تستثمر فيها مدخرات العمالة السودانية، تجارة الأجهزة الكهربائية، والأسمنت (وهذا توقف)، ومواد البناء، والعقارات، وكانت المحفظة العقارية أكثرها نشاطاً، ويلاحظ أن معظم تلك الاستثمارات كانت تتركز في المجال الخدمي، خاصة المطاعم السياحية، النقل الصغير (ليموزين)، كاونتر بضائع، مواد بناء، ومدارس ومؤسسات تعليمية من رياض الأطفال الي الكليات، ومراكز صحية، ومعامل فحص تتبع للمراكز الصحية، وورش حديثة، ومراكز صيانة وخدمات السيارات، وبالتالي فإن إسهامها كماً وكيفاً كان ضعيفاً للغاية في الناتج المحلى الإجمالي، وأصبح من الضروري البحث عن مجالات جديدة فاعلة لزيادة دور وإسهام هذا القطاع الحيوي المهم.[9] فمن الواضح أن مساهمة السودانيين العاملين بالخارج في الاستثمار في القطاعات الثلاثة (الزراعي، والصناعي، والخدمي) منذ العام1973م كان ضئيلاً جداً مقارنة بما تم من تحويلات، والتي قدرت حسب الفترة 1990م – 1999م بمبلغ 14,8 مليار دولار، تعادل 27% من جملة مدخلاتهم البالغة 46 مليار دولار.

إن تدني معدل العائد على الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي يجعل المضاربة في العقارات والدولار وشراء الذهب، هي الخيارات المفضلة للسودانيين العاملين بالخارج لاستثمار مدخراتهم فيها، وبالتالي فإن هذا التشوه الاقتصادي يضعف بشكل كبير إمكانية جذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج للقطاعات الإنتاجية الحقيقية، كما أن عدم وضع السياسات التحفيزية للقطاعات التي تؤدي لزيادة سلع الصادر والاستثمار، التي توفر فرص عمل بدرجة أكبر من القطاعات الأقل أهمية، أدى الي توجه استثمارات السودانيين العاملين بالخارج الي قطاعات ذات ربحية ولكنها غير ذات أولوية بالنسبة للاقتصاد السوداني.[10]

ولقد بلغت تحويلات السودانيين العاملين بالخارج في السنوات الأخيرة من الفترة 2000م – 2010م حوالي 18 مليار دولار، أي بمعدل سنوي1,7 مليار دولار، وحوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بحوالي (8%) منسوبة إلى عائدات البترول. وتشير بعض المصادر إلى أنه وفقاً لتقديرات البنك الدولي، فإن

[1]– عثمان حسن، مرجع سابق.

[1]– عثمان حسن، مرجع سابق

تحويلات السودانيين العاملين بالخارج سوف تصل إلي 10 مليار دولار في المستقبل القريب، وقد قدرت في العام 2010م بحوالي 3,2 مليار دولار، فضلاً عن الموارد التي يدفعونها نظير الخدمات التي تقدم لهم في الداخل والخارج. ورسوم الجمارك التي يدفعونها على مستورداتهم. علماً بأن التحويلات التي تتم عبر القنوات الرسمية والسوق الموازي يتم توظيفها لعمليات استيراد السلع والخدمات، الأمر الذي يحقق موارد مالية حقيقية للخزانة العامة تتمثل في الرسوم الجمركية والضرائب والقيمة المضافة.[11] وخلال الفترة من 2010م-2013م ظلت معدلات تحويلات السودانيين العاملين بالخارج على حالها.[12]

جدول (1)تحويلات السودانيين العاملين بالخارج (2006م –2015م) ونسبتها إلي التحويلات الجارية (القيمة بملايين الدولارات)

البند	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	الإجمالي
إجمالي التحويلات الجارية	2,346	2,500	4,024	2,974	3,360	2,059	1,517	2,152	1,813	1,283	24,028
تحويلات القطاع الخاص	1,958	2,322	3,348	2,307	2,165	1,380	1,088	1,376	888	652	17,484
حجم تحويلات السودانيين العاملين بالخارج	1,217	997	1,588	1,365	1,196	438	401	424	314	149	8,089
تحويلات المنح النقدية	723	555	247	201	319	365	185	195	164	4,7	2,959
تحويلات أخرى	19	769	1,513	741	649	577	502	757	410	498	6,435
نسبة تحويلات السودانيين العاملين بالخارج من إجمالي تحويلات القطاع الخاص	62,1	43,0	47,4	59,2	55,3	31,7	36,8	30,8	35,3	22,8	46,3

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي ، إدارة الإحصاء، لعدة سنوات، (2006م- 2015م).

يتضح من الجدول أعلاه أن الحجم الإجمالي لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية (البنوك والصرافات) خلال الفترة من 2006م-2015م، بلغ (8,089) مليون دولار، بنسبة(46,3%) من

[11] محمد الحسن الخليفة، الحوافز والإجراءات الجاذبة لتحويلات المغتربين، آفاق الهجرة، مركز السودان لدراسات الهجرة، العدد التاسع، نوفمبر 2012م.

[2]- صديق محمد، تحويلات واستثمارات المهاجرين السودانيين، أفاق الهجرة السنة السادسة، العدد16، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان ،2016م، ص106.

إجمالى تحويلات القطاع الخاص، ويمثل ذلك رقماً مقدراً يساهم في زيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي. ويلاحظ أن حجم تحويلات السودانيين العاملين بالخارج عام 2006م كانت (1,217مليون دولار)، انخفضت عام 2007م لتصبح (997 مليون دولار)، ويعزي ذلك الإنخفاض إلي زيادة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، فالعلاقة بين تحويلات السودانيين العاملين بالخارج والفجوة بين السعرين علاقة عكسية، أي كلما قلت الفجوة زادت تحويلات السودانيين العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية، وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في العام 2008م ب(1,588 مليون دولار)، الا أنه ومنذ ذلك العام بدأت تحويلات السودانيين العاملين بالخارج في انخفاض مستمر حتي وصلت 149 مليون دولار عام 2015م.

إن تحويلات السودانيين العاملين بالخارج تشكل جزءاً من اقتصاد الدولة، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (2) أدناه. :

جدول (2)

تحويلات المغتربين السودانيين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

(2006م–2010م) (مليار دولار)

البند	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م
الناتج المحلي الإجمالي (بالعملة المحلية)	96,6	106,5	124,6	135,7	162,2
الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)	47,9	51,9	59,6	60,6	74,7
حجم تحويلات المغتربين– دولار	1,2	1,0	1,6	1,4	1,2
تحويلات المغتربين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%3	%2	%3	%2	%2
سعر الصرف مقابل الجنيه	2,01	2,05	2,09	2,24	2,31

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي – قسم ميزان المدفوعات، ، لعدة سنوات، (2006م– 2010م)

يلاحظ من بيانات الجدول أعلاه أن التحويلات كانت تمثل ما نسبته (2%–3%) من الناتج المحلى الإجمالي، ويلاحظ أنها تظهر تذبذباً واضحاً بين الانخفاض والارتفاع، كما يلاحظ انخفاضها بصورة ملحوظة في عامي (2009م – 2010م)، ويعزي ذلك لعدة عوامل، أهمها اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

الخاتمة : وتشمل النتائج والتوصيات:

أولاً : النتائج : توصلت الدراسة الى الآتي:

1- تساهم مدخرات السودانيين العاملين بالخارج فى سد فجوة العجز المالي

2- جذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج للداخل يؤثر إيجاباً علي التنمية في السودان.

3- تشجيع وتحفيز السودانيين العاملين يؤدي لزيادة المدخرات للداخل.

4- تساهم مدخرات السودانيين العاملين بالخارج فى سد فجوة البترول بعد إنفصال الجنوب.

ثانياً : التوصيات: بعد النتائج التي توصلت لها الدراسة يوصي الباحث بالآتى:

1- العمل على تشجيع وتحفيز السودانيين العاملين بالخارج لزيادة المدخرات

2- العمل على اعداد خرائط استثمارية لمشروعات جديدة لجذب المدخرات

3- ضرورة ربط العاملين بالخارج بوطنهم من اجل جلب استثماراتهم للداخل.

المراجع:

1- با بكر عبد الله، جغرافية السكان، الخرطوم ، النيلين المحدودة، 2006م

2- تقرير البنك الدولي، تحويلات العاملين بالخارج وأهميتها في الاقتصاد الدولي، الأفاق الاقتصادية العالمية، 2006م.

3- تقارير بنك السودان المركزي – قسم ميزان المدفوعات، ، لعدة سنوات، 2006م- 2010م.

4- تقارير بنك السودان المركزي ، إدارة الإحصاء، لعدة سنوات، 2006م- 2015م.

5- صديق محمد، تحويلات واستثمارات المهاجرين السودانيين، أفاق الهجرة السنة السادسة، العدد16، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان ،2016م.

6- عثمان حسن، آليات تعزيز دور المغتربين في دعم الاقتصاد الوطني، مجلة إقتصادات الهجرة، مركز دراسات الهجرة والتنمية والسكان، العدد العاشر، يوليو2013م، ص10.

7- عز الدين ابراهيم، دور المغترب السوداني في دعم ميزان المدفوعات والاقتصاد الوطني ، أفاق الهجرة، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، العدد السادس، نوفمبر2011م، ص25.

8-محمد الحسن الخليفة، الحوافز والإجراءات الجاذبة لتحويلات المغتربين، آفاق الهجرة، مركز السودان لدراسات الهجرة، العدد التاسع، نوفمبر 2012م.

9-مدحت عادل، تطورمساهمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بالاقتصاد فى 8 سنوات،صحيفة اليوم السابع نسخة الكترونية https://www.youm7.com/story/2020/3/29